كتابة على الحيطان

عامر القيسي SP

تمديد بقاء القوات الاميركية في العراق من عدمه، اللعبة الحديدة للطبقة السياسية الحاكمة في البلاد. وهي لعبة خطيرة يجري التعامل معها فى إطار الضغوطات السياسية المتقابلة وعقلية نصب الفخاخ أو على طريقة "ذبها براس عالم و اطلع منها سالم". كل فريق يرمى الكرة في ساحة الفريق الأخر باستثناء التيار الصدري الذي قال

قولوها صراحة وخلصونا إ

النظر بشأن هذا الخيار، وهو إعادة نشاط جيش المهدى المسلح لمقاتلة الاميركان. والاميركان الذين قالوا صراحة أيضاً أنهم بانتظار قرار عراقي مع تحبيذهم بقاء ١٦ ألف جندى لحماية سفارتهم وتدريب القوات المسلحة العراقية. بعض قادة الكتل السياسية تقول إن الموقف من هذه القضية هو مسؤولية الحكومة، والحكومة تقول إنها ترفض التمديد، مع الاحتفاظ بحق

كلمته بوضوح وعلانية من انه يرفض التمديد،

وأعلن أيضاً خياره القادم، باختلاف وجهات

اتخاذ القرار للكتل السياسية المشاركة في الحكومة باعتباره قرارا وطنيا يمس الجميع دون استثناء. ولا أحد يدري في الحقيقة ما يجري في

الغرف المغلقة. بعض التسريبات تقول، مؤكدة، أن البعض يقول لا للتمديد أمام وسائل الإعلام، في حين يقول نعم في الجلسات الخاصة وفي اللقاءات مع الاميركان! هذا النوع من السلوك السياسي يعبر عن

ازدواجية في الموقف من قضية خطيرة من هذا الطراز وما يترتب عليها من تطورات في العملية السياسية، سليا أو ايجابيا. الذين يرمون الكرة في ملعب الحكومة يريدون أن يتخلصوا من مسؤولية القرار وتوريط المالكي وحكومته بقرار له علاقة مباشرة بمستقبل العراق السياسي والأمنى خصوصا لينقضوا على آخر ما تبقى له من رصيد في الشارع وفي علاقاته مع

القوى السياسية الأخرى، والحكومة ترد الكرة إلى ملعب الآخرين، برفضها الاستفراد بالقرار، مكتشفة اللعبة بسهولة، داعية الكتل السياسية إلى اجتماع يحددون فيه موقفهم من التمديد أو عدمه. وهذه اللعبة تشبه إلى حد التطابق مع موقف المالكي من تظاهرات الخامس والعشرين من شبياط الماضي، عندما خرج من اجتماع مشترك مع قادة الكتل السياسية لينصبح بإلغاء التظاهرات والتخويف من القاعدة والبعثيين، وكان التصريح أمام وسائل الإعلام كافة وبعد

دقائق من اجتماعه مع قادة الكتل السياسية، الذي

حصل أن معظم القوى السياسية تبنت أو أرادت

أن تركب موجة التظاهرات ملقية تبعاتها التي

حدثت في الشارع على كاهل المالكي الذي تحمل لوحده حتى الآن غضب الشارع العراقي أو بدقة أكثر غضب المتظاهرين!!

على الجميع أن يدرك، إن أراد ذلك، أن "لعبة" التظاهرات لا تشبه "لعبة" الاميركان، وان نتائجها لن تكون على طريقة "باطل.. باطل "وهو الهتاف المحبب للمتظاهرين تحت نصب الحرية. إن خطورة اللعبة هي أنها سترسم خريطة جديدة للوضع العراقي، باختلاف السيناريوهات التي سيتم بها إخراج الموقف، وان على الجميع التعامل مع هذا الاستحقاق بروح المسؤولية العالية بما في ذلك التيار الصدري بموقفه الواضح والصريح، وان يكون القرار وطنيا عراقيا حكيما

كل له مبرراته في الموقف الندي اتخذه أو يريد أن يتُخذه، لكن الأكيد هو أن المطلوب من الجميع وضع مصلحة العراق ومستقبله قبل أية مصالح خاصة أو تساوقا مع أهداف

الجوار والإقليم

الدولية!!

منطلقا من الحاجات الحقيقية للعراق

قال إن رفع تجميد جيش المهدي يتحمله الصدريون وإن اتفقنا على التمديد سنمضي به

المالكي: لن أتحمل مسؤولية الانسحاب لوحدي . . وأميركا تنتظر رداً عراقياً بحلول آب جوابا على علاوي؛ ثم اعرف من قبل، وثم تجمئي به صادقة أو تجارة ٥٠٠ ما بيننا خلاف سياسي

رفض رئيس الحكومة العراقية الكشف عن موقفه الشخصي من الانسحاب الامريكي الكامل، مؤكدا انه ينتظر لقاء مهما للفرقاء لاتخاذ قرار حاسم إزاء الاتفاقية الأمنية النافذة نهاية العام الجاري.

وكان نوري المالكي يتحدث لعشرات الصحافيين في مؤتمر صحفي عقده ببغداد أمس، وحضرته المدى، تناول فيه ملفات سياسية وأمنية عديدة من بينها الخلاف مع زعيم العراقية إياد علاوي، والموقف الحكومي من قرار التيار الصدري برفع التجميد عن جيش المهدي في حال لم تنسحب القوات

ولم يبدأ المالكي مؤتمره باستهلاله الصحافي المعتاد، واكتفى بالاستماع إلى أسئلة الصحافيين. وقال المالكي انه لا يشعر بالقلق من الانسحاب الكامل نهاية

العام، نظرا لقدرة الأجهزة الأمنية العراقية على ضبط الأمن الداخلي، لكنه نفي أن يكون الأمن الخارجي مهما. وقال: "لا توجد دولة في العالم تفكر، الآن، بشن هجوم أو اعتداءات على

□ بغداد/ على عبد السادة

لن أصرح بموقفي وحرص رئيس الوزراء كثيرا على عدم التصريح بوجهة نظره بخصوص

الانسحاب الامريكي، لكنه لم يقل صراحة إن بغداد تريد الانستحاب الكامل في موعده. وقال انه ينتظر موقفا جماعيا من الكتل السياسية العراقية. وتابع: "قريبا سأدعو السياسيين العراقيين لاجتماع حاسم بشأن الاتفاقية".

وقال إن الاميركيين يريدون موقفا عراقيا بحلول أب المقبل، مشيرا إلى أن الاتفاقية الجارية ستنتهى في ١٣ كانون الأول المقبل، ولا يمكن تمديدها، وان كانت هناك حاجة إلى أي تعديل فعلى العراق الذهاب إلى إبرام اتفاقية جديدة. وقال:"لن أتحمل مسؤولية هذا القرار وحدي.. الأمر يتطلب مشاركة جميع الكتل السياسية فيه"

وكان وزير الدفاع الأميركي روبرت غيتس قد حث خلال تفقده قوات بلاده المتمركزة في قاعدة ماريز بمدينة الموصل الحكومة العراقية على الإسراع بمطالبة واشنطن بتمديد بقاء قسم من جنودها بعد العام ٢٠١١، مؤكداً أن الوقت بدأ ينفذ في

وحين سأل احد المراسلين المالكي عن موقفه الشخصى من الانسحاب، وعمّا

إذا كان يرغب بالتمديد للقوات الاميركية، قال المالكي: "دول وجهات تريد أن تعرف موقفي، هلّ تريدني أن أخبرك انت؟" لكنه أكد أن القرار لن يكون سهلا على الجميع، خصوصا وان ملف الانسحاب بحاجة إلى مناقشة عميقة وجادة من قبل شيركاء العملية السياسية، طالبا دعوة المجتمع المدني وقادة الرأي إلى المساهمة في هذا النقاش.

الصدر يتحمل مسؤولية رفع التجميد

وفي ما يخص قرار التيار الصدري رفع التجميد عن جيش المهدي والتهديد بتنفيذ عمليات عسكرية في حال لم ينسحب الجيش الامريكي من العراق، أكد المالكي أن الوسط السياسي يتحمل ذلك، دون أن يستثنى الصدريين من مسؤولية مثّل هذه القرارات. وقال: "السيد الصدر والتيار جزء من الوسط السياسي".

ووجد رئيس الحكومة أن أي موقف رسمى عراقى إزاء الانسىحاب الكامل سيكون واقعا وملزما في حال حصل على الإجماع سبواء كان مع مغادرة الاميركيين في الموعد أو التمديد لهم عبر اتفاقية جديدة. لكنه قال: "الإجماع

آب المقبل، الاتفاقية ستنتهي ولا يمكن تمديدها، وان كانت هناك حاجة إلى أي تعديل فعلى العراق الذهاب إلى إبرام اتفاقية جديدة. ولن أتحمل مسؤولية هذا

لن يكون مطلقا، دون شك سيكون هناك فريق سياسي يعارض، لكننا سنمضى مع الإجماع، أما الآخرون فهم أحرار دون

القرار وحدي

أن يعرقلوا العمل السياسي مهما كانت يشار إلى ان مقتدى الصدر اتهم المالكي

وعدداً من السياسيين بالموافقة على

التى دفعت التيار الصدري إلى المشاركة بالعملية السياسية واللجوء إلى المقاومة الخلاف مع علاوي

في الشأن السياسي، وعلى صعيد حكومة الشمراكة، نفى المالكي أن يكون لديه خلاف شخصى مع زعيم العراقية إياد علاوي، مشيراً إلى أن الاختلاف الذي نشب بينهما أصله وجهات نظر متباينة بخصوص العملية السياسية وطريقة

تمديد بقاء القوات الأميركية في العراق،

وقال المالكي: "لم اعرف علاوي من قبل، ولم تجمعني به صداقة أو تجارة قديمة.. كل ما في الأمر خلاف سياسي على مصالح البلاد". وكشف المالكي عن أن رسالته الأخيرة كانت بمثابة رد على ٢٠ رسالة وبدا المالكي منزعجا من الطريقة التي كتب فيها علاوى تلك الرسائل، وقال: "من

. فان كل ما فعلته خاطئ، علاوي يجد إنني لم افعل شيئا صحيحا قط، وهذه طريقة حُوار غير ملائمة وتفتقد إلى الدقة". وخلال المؤتمر اظهر المالكي قلقه مما اسماها "تصرفات بعض الكتل

قلت لهم إن الفشل لن يخصني بمفردي

الدليمي والياسري

وعن أزمة الوزارات الأمنية، لم يجد رئيس الحكومة أي ضبرر أصباب المؤسسة الأمنية في غياب رؤوسها،

وقال: الذلك رشحت سعدون الدليمي للدفاع وتوفيق الياسري للداخلية". وتابع: "شخصيا اثق بالدليمي والياسري، إنهما كفاءتان عسكريتان غير متحربتين ولا تنتهج الطائفية وقال: "بهذا الاختيار النهائي يخرج الملف من يدي ويصبح في يد البرلمان، أما إذا

وأكد انه يمتلك حق اختيار الفريق الذي يعمل معه كونه قائدا عاما للقوات المسلحة، موضحاً أن المناصب الأمنية ليست مخصصة للعراقية والتحالف الوطني، وقال:"اتفقنا على أن تكون الدفاع للمكون السنى والداخلية للمكون الشيعي". وكشف المالكي أن التحالف الوطنى وتحالف الوسط وكتلا أخرى وجزءا من العراقية ليس لديهم اعتراض على تسمية الدليمي للدفاع.

ربما ١٠٠ يوم أخرى وعن مهلة الأيام المئة، قال المالكي

انه ليس بالضرورة أن تنتهي بتعديل حكومي أو سحب الثقة عن وزراء أو تشكيل حكومة أغلبية.

وأكد ان الرأي العام فهم خطأ فكرة المهلة على حد تعبيره، موضحا أن أساس المهلة يعود إلى اختبار قدرة الوزراء على تنفيذ البرنامج الموضع سلفا للفترة الزمنية المحددة بمئة يوم، لكنه قال: "من الممكن ان نذهب إلى ١٠٠ يوم أخرى"

وأضاف انه من غير الممكن أن تنجز وزارات مثل الكهرباء والإسكان مشاريع مؤثرة في حياة الناس لان طبيعة عملها

وأمهل المالكي السوزارات وإدارات المحافظات مئة يوم لتقييم عملها ومعرفة مدى نجاحها أو فشلها، مؤكدا أن الوزارات ستشهد تغييرات كبيرة وفق نتائج التقييم، فيما تعهد بفتح تحقيق فى الانتهاكات التي شهدتها التظاهرات وتلبية مطالب المتظاهرين بأسرع وقت ممكن. لكن المالكي أكد انه في حال فشلت الحكومة في تنفيذ ما يقع عليها من مسؤوليات سنذهب الى حكومة الأغلبية، وقال: "لو وصلت الأمور إلى هذا السوء لن أجد حرجا في إعلان أسماء الوزراء المقصرين، ومن الممكن أن اذهب إلى طلب حل الحكومة او البرلمان والذهاب

الى الاغلبية، كل الاحتمالات و اردة". ويشبهد الوضع السياسي اضطرابا حادا على خلفية صراعات سياسية منذ انتخابات اذار من العام الماضي، ورغم اتفاق أربيل الذي تشكلت الحكومة على أساسيه، لم يفلح الفرقاء السياسيون من إكمال توافقاتهم على مسائل خلافية ظلت عالقة ومن بينها الوزارات الأمنية، ووصل الأمر إلى صعود احتمال سحب الثقة من الحكومة إلى سطح التوقعات السياسية خصوصا مع حديث دولة القانون عن حكومة أغلبية سياسية". مؤكدا أن مسألة إجلاء تلك القوات هي الاميركيون يريدون موقفا عراقيا بحلول

كان علاوي قد بعثها تباعا منذ شهور.

وجهة نظر علاوي، وكما قرأت في رسائله،

سيشمل الجميع". المالكي أيضًا، رفض فكرة إطلاق مبادرة سياسية جديدة من قبل رئيس إقليم كردستان، وأشار إلى أن المدادرة الحالية تكفي وهي أنتجت حكومة ونظام شراكة وتمهد لبناء دولة. وقال المالكي: "لسنا بحاجة إلى اتفاقية جديدة، كل ما هو مطلوب مبادرة سياسية تلزم الجميع بصيانة ما تم الاتفاق عليه في أربيل". لكنه نفي أن يكون التحالف الوطني، الكتلة التي ينتمي إليها المالكي،

السياسية مع الحكومة ومعه شخصيا".

وقال: "لطالما جعلوني وحدي، في وقت

قد تنصل عن اتفاقات أربيل، و أجاب رئيس الحكومة عن سؤال لأحد المراسلين حول مجلس السياسات الستراتيجية واتهام علاوي لدولة القانون بالالتفاف على صلاحيات المجلس. وقال المالكي: "لو كانت هذاك رغبة في هذا المجلس من قىل الأطراف المعنية فنحن جاهزون وسنلتزم بالاتفاق.. التحالف الوطنى لم يطالب قط بإلغائه".

لو وصلت الأمور إلى هذا السوء لن أجد حرجا في إعلان أسماء الوزراء المقصرين، ومن الممكن أن اذهب إلى حل الحكومة والبرلمان أو الذهاب إلى الأغلبية، كل

يجعل الحكومة منقوصة وعملها يتأثر بالضغوط السياسية والشعبية. وأوضيح أن سبب التأخير هو الرفض المتواصل لكل المرشحين الأمر الذي دفعه إلى التخلى عن التوافق ومحاولة ضمان الإجماع النسبى داخل البرلمان،

المالكي خلال مؤتمر صحفي ببغداد أمس تحتاج إلى فترات زمنية طويلة".

الاحتمالات واردة لكنه لم يخف بان التأخر في تسميتهم

هل يغادر الجنود في الموعد أم ستعدل بغداد اتفاقها؟ الانسحاب الأميركي: بغداد حائرة وواشنطن ليس لديها الوقت



🗆 عن: نيويورك تايمز

الشباب في مدينة الصدر في بغداد يطالبون برحيل القوات الاميركية عن العراق، بينما ضباط الجيش العراقي قلقون من عودة العنف إلى البلاد إذا ما رحلت القوات الاميركية. قوى سياسية كردستانية تشعر بالقلق بشأن مستقبلها. العرب السنة قلقون من ظهور إيران كقوة سياسية. أما في البرلمان، فان القيادة السياسية بقيت صامتة.

العراق الآن يمتلك الخيار في بقاء القوات الاميركية أم لا، إلا أن المسؤولين في الولايات المتحدة يقولون إن الوقت يمضى و يجب اتخاذ القرار. الجدال الدائر في العراق حول هذه المسألة يعكس استمرار نضال هذا البلد في قضايا ذات هوية

طائفية واعتزاز بالوطن وكيفية تأمين المستقبل. بالنسبة للكثير من العراقيين، انه قرار على خيارين أفضلهما سيء: بقاء قوات أجنبية ينظر إليها الكثيرون على أنها محتلة و تشكل خطرا على مستقبلهم. لكن مثل الكثير من المراحل المهمة التي مرت بها البلاد، من تصديق الدستور في ٢٠٠٥ إلى التفاوض بشأن الاتفاقية الأمنية في ٢٠٠٨، إلى إجراء انتخابات ٢٠١٠ وتشكيل الحكومة، فانّ بغداد تسير على نهجها الخاص و ليس على نهج واشنطن، حيث تسير شبؤون الدولة وفق إملاءات البرامج الانتخابية وعجلة الأخبار. القرار قد يكون واحدا من أهم القرارات الخطيرة في الديمقراطية الفتية في العراق، فالعراقيون يناقشون القضية في الشوارع وفي المساجد، النقاش يتركز على المسائل الرمزية للهوية الوطنية ولا شأن لها ما إذا بقي

العراق أمنا بدون مساعدة الجيش الاميركي. يقول احد طلبة جامعة الانبار"إنها فرصة دهبية للحكومة كي تمسك بيدها قرار بقاء القوات الاميركية أو رحيلها لكي تبين للشعب العراقي أنها تمتلك السيادة".

كذلك يسأل العراقيون أنفسهم سؤالا بسيطا لا جواب له "هل

سيصبح العراق أكثر أم اقل عنفا إذا ما رحل الاميركان؟

الكثير من العراقيين، خاصة في المناطق الشمالية، يعتقدون بان الوجود الاميركي هو بمثابة حاجز يمنع الحرب الأهلية العراقية. لكن في مناطق أخرى، فان العراقيين الذين كانوا يميلون إلى بقاء القوات الاميركية يشعرون الأن بالقلق، إذ قد يسبب بقاؤهم عنفا جديدا تمارسه الجماعات المسلحة. تقول إحدى الموظفات من مدينة النجف "أنا أفضل رحيل الاميركان عن العراق لكى لا يبقى عذر للمتطرفين في حمل السلاح". الشهر الماضي، قال السيد الصدر بأنه سيأمر رجاله بمهاجمة القوات الاميركية إذا ما بقيت بعد موعد الانسحاب المقرر. كما ذكر احد أعضاء البرلمان من التيار الصدري بان التيار سوف يجند مقاتلين أجانب ليقاتلوا القوات الاميركية. فيما بعد قال ناطق باسم التيار إنهم لا نية لديهم لتجنيد مقاتلين أجانب. الاتفاقية بين الولايات المتحدة

وإذا ما بقيت القطعات الاميركية فستسبب مشاكل أكثر مما تعطى حلولا. وأخيرا، قال زيباري سواء أبقيت القوات الاميركية أو رحلت فان ذلك سيكون بقرار سياسي وهو أمر متروك لزعماء البلاد. الامدركان ٣ - ٤ قواعد للمساعدة في ردع دول الجوار عن والعراق تستوجب رحيل القوات الاميركية كافة عن العراق في نهاية ٢٠١١، إلا إذا قدم العراقيون طلبا لتمديد بقائها. زيباري هو انعكاس للموقف السياسي في العراق اليوم، و في دهاليز السلطة، ليس هناك سياسي واحد حتى رئيس الذي يميل إلى مناهضة الاميركان. الوزراء نوري المالكي، يرغب في أن يتحمل مسؤولية ذلك. من جانب آخر، نشرت (أفكار عن العراق) بان رئيس أركان الجيش العراقي الجنرال بابكر زيباري قال، في مقابلة مع

قبل تسعة أشهر، كان الفريق زيباري يتكلم بأسلوب مخالف تماما. ففي أب ٢٠١٠ دعا سياسيي البلاد إلى السماح ببقاء القوات الأميركية إلى ما بعد ٢٠١٢. وكان يأمل أن يبقى التدخل في الشؤون الداخلية للعراق. إن التغيير في لهجة

صحيفة راداو في أواخر نيسان ٢٠١١، بان لا حاجة إلى

القوات الاميركية بعد ٣١ ك١ ٢٠١١، كما ذكر بان رحيلها

سيكون أفضل للبلاد. هذا التصريح يخالف بشكل كبير

التصريحات السابقة التي اطلقها الجنرال و هو يدعم تمديد

بقاء القطعات الاميركية في العراق. في ٢٨ نيسان نشرت

صحيفة راداو مقابلة مع السيد زيباري قال فيها أن القوات

المسلحة العراقية لن تكون قادرة على الدفاع عن حدود البلاد

او سمائها حتى عام ٢٠٢٠. وأضاف أن هذا لا يعنى بان

على العراق أن يعتمد على الولايات المتحدة من اجل الدعم

العسكري. بل بدلا من ذلك يمكن للعراق أن يعمل مع الناتو

والدول الأخرى للمساعدة في الدفاع الوطني. واستمر قائلا

إن الوجود الاميركي في العراق قد رعى المعارضة الداخلية،

■ ترجمة / عبد الخالق على

